A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/50/L.33/Rev.1
8 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة الى فرادى البلدان أو المناطق

الأردن، الإمارات العربية المتحدة، إيطاليا، بوركينا فاصو، تونس، الجماهيرية العربية الليبية، جيبوتي، السنغال، عمان، غابون، غينيا - بيساو، فرنسا، قطر، كولومبيا، الكونغو، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، هايتي، الهند، هندوراس، اليمن: مشروع قرار منقح

تقديم المساعدة لتعمير وتنمية جيبوتي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير الى قرارها ٢١/٤٩ واو المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وإلى قراراتها السابقة بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية الى جيبوتي،

وإذ تشير أيضا الى إعلان باريس وإلى برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا[1] اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، فضلا عن الالتزامات المتبادلة المتعهد بها في هذه المناسبة والأهمية التي تولى لمتابعة هذا المؤتمر،

وإذ يؤلمها ضخامة عدد المنكوبين وجسامة الدمار والأضرار التي لحقت بالممتلكات والهياكل الأساسية في جيبوتي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بفعل السيول والفيضانات التي لم يسبق لها مثيل،

---

(١) A/CONF.147/18، الفرع أولا.

وإذ تلاحظ أن الجهود المبذولة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جيبوتي التي تدخل في عِداد أقل البلدان نموا، يعيقها تغير الأحوال المناخية المحلية من النقيض الى النقيض، ولا سيما حالات الجفاف والسيول والفيضانات كتلك التي حدثت في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٤، وأن تنفيذ برامج التعمير والتنمية، فضلا عن تسريح القوات المسلحة، يقتضي تكريس موارد كبيرة تتجاوز القدرات الفعلية لهذا البلد،

وإذ تلاحظ بقلق أن الحالة الحرجة الناشئة في القرن الافريقي، وبخاصة في الصومال، قد أثرت تأثيرا ضارا على الحالة في جيبوتي، وإذ تلاحظ وجود أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من اللاجئين والمشردين من بلدانهم، مما أجهد بشكل خطير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية الهشة في البلد ويتسبب في مشاكل أمنية خطيرة في جيبوتي،

وإذ تلاحظ أيضا الحالة الاقتصادية والمالية الحرجة في جيبوتي، الناجمة من ناحية عن وقف العديد من المشاريع الإنمائية ذات الأولوية بسبب الأحداث الخطيرة التي استجدت على الصعيد الدولي، ومن ناحية أخرى عن الآثار التي طال أمدها للصراعات الإقليمية السابقة، ولا سيما في الصومال، والتي عطّلت الخدمات والنقل والتجارة، ومما يستنفد معظم إيرادات الدولة،

وإذ تلاحظ بارتياح التقدم الذي أحرزته حكومة جيبوتي وصندوق النقد الدولي في المفاوضات المتعلقة ببرنامج التكيف الهيكلي، واقتناعا منها بضرورة دعم برنامج الاصلاح المالي هذا واتخاذ تدابير فعالة بغية تخفيف الآثار - ولا سيما الاجتماعية - التي تترتب على سياسة التكيف هذه التي يجري تنفيذها، كي يحقق هذا البلد نتائج اقتصادية ملموسة في إطار هذا البرنامج،

وإذ تلاحظ مع التقدير جهود بعثة التقييم المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة في جيبوتي، التي نُظمت في نيسان/أبريل ١٩٩٤ بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وقد نظرت في مبادئها التوجيهية على ضوء الحقائق التي استجدت في البلد،

وإذ تلاحظ مع الامتنان ما قدمته مختلف البلدان والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من دعم لعمليات الإغاثة والانعاش،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام[٢]،

١ - تعلن تضامنها مع جيبوتي حكومة وشعبا في مواجهة الآثار المدمرة للسيول والفيضانات والواقع الاقتصادي الجديد في جيبوتي، الناجم بوجه خاص عن الحالة الحرجة المستمرة في القرن الأفريقي، وبخاصة في الصومال؛

---

(٢) A/50/311.

٢ - ترحب بالتقدم الذي أحرزته حكومة جيبوتي وصندوق النقد الدولي في المفاوضات المتعلقة ببرنامج التكيف الهيكلي؛ وتناشد في هذا السياق، جميع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، كي تلبي - على نحو مناسب وعلى سبيل الاستعجال - احتياجات البلد المالية فضلا عن احتياجاته المادية؛

٣ - ترى أن تنفيـــذ برنامج التسريح وخطة الإنعاش الوطني فضلا عن تعزيز المؤسسات الديمقراطية يتطلب تقديم مساعدة مناسبة في شكل مالي ومادي؛

٤ - تطلب إجراء استعراض لتوصيات بعثة التقييم المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة في جيبوتي، التي نظمت في نيسان/أبريل ١٩٩٤ بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بغية تنفيذها؛

٥ - تعرب عن شكرها للأمين العام، للجهود التي يبذلها لتوعية المجتمع الدولي بالصعوبات التي تواجهها جيبوتي؛

٦ - تطلب الى الأمين العام أن يواصل جهوده الرامية الى تعبئة الموارد اللازمة للاضطلاع ببرنامج فعال لتقديم المساعدة المالية والتقنية والمادية الى جيبوتي؛

٧ - تطلب أيضا الى الأمين العام أن يعد دراسة عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالمساعدة الاقتصادية المقدمة لذلك البلد، وذلك في وقت يسمح للجمعية العامة بالنظر في المسألة في دورتها الحادية والخمسين.

- - - - -